

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمهُورِيَّة مصر العَرَبِيَّة
مَجْلِسُ الدُّولَة

رَئِيسُ الْجَمْعِيَّةِ الْعُوْمَوْمِيَّةِ لِلْفَتْوَى وَالشَّرْعِ
الْمُسْتَشَارُ النَّائِبُ الْأَوَّلُ لِرَئِيسِ مَجْلِسِ الدُّولَةِ

٣٤٨	رقم التبليغ:
٢٠١٧/٣١/١٥	بتاريخ:

مَلْفُ دَقَّهُ: ٤٣٨١/٢٠٣٢

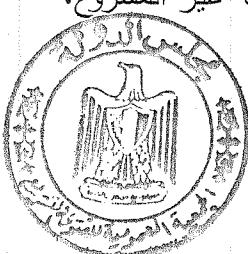
السيد المواه / رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء الإسكندرية

خاتمة طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٥/٨ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وهيئة سكاك حديد مصر لإلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (١٢١٠٠) اثنا عشر ألفاً ومائة جنيه قيمة ما سببه القطار رقم (٣١٩٩) من إتلاف كابلات الكاميرات بالكامل، وكذلك إتلاف جزء من الأرض، وأنهيار السور بالكامل أثناء خروج العربة الأخيرة بالمنطقة السادسة بالميناء.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢ تسبب القطار رقم (٣١٩٩) أثناء خروج العربة الأخيرة بالمنطقة السادسة بميناء الإسكندرية في إتلاف كابلات الكاميرات بالكامل، وكذلك إتلاف جزء من الأرض، وأنهيار السور بالكامل، وتحرر عن الواقعة محضر الشرطة رقم (١٤١) في تاريخ الواقعة، حيث قدرت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية قيمة التلفيات بمبلغ (١٢١٠٠) اثنا عشر ألفاً ومائة جنيه، وقد طالبت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية هيئة سكاك حديد مصر بقيمة التلفيات إلا أنها لم تحرك ساكناً، وإزاء امتناعها عن الوفاء بهذا المبلغ، فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفي: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من فبراير عام ٢٠١٧، الموافق ١١ من جمادى الأولى عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن القانون المدني ينص في المادة (١٧٤) على أن: "١- يكون المتبع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع،



مَجْلِسُ الدُّولَةِ
مَرْكَزُ الْمَعْلُومَاتِ الْعُوْمَوْمِيَّةِ
لِلْفَتْوَى وَالشَّرْعِ

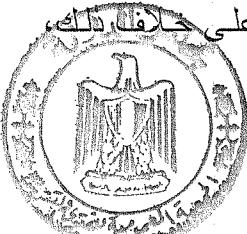
متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها. ٢- وتقوم رابطة التبعية، ولو لم يكن المتبوع حرّاً في اختيار تابعه، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه، وتنص المادة (١٧٨) منه على أن: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - طبقاً لما استقر عليه إفتاؤها - أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم حراسته حتى لا يسبب ضرراً لغيره فإذا ما أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم تعويض غيره عما لحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته، ولا تنتقل هذه الحراسة إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء؛ لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله، إلا أنه إذا عمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأمر بأوامره ويتلقى تعليماته، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة و يجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء، كما لو كان هو الذي يستعمله، ولا يعفيه من المسؤولية إلا أن يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي رغم ما بذله من عنابة في الحراسة، وقد يكون السبب الأجنبي قوة قاهرة، أو حادثاً مفاجئاً، أو خطأ المضرور، أو غيره.

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أن ما يلتزم به حارس الشيء من الجهات الإدارية من جراء ما يلحقه من أضرار بغيرها من الجهات الإدارية الأخرى، إنما هو قيمة التلفيات التي يحدثها فعلاً بغيره بدون ما يزيد على ذلك من مصروفات إدارية، أو فوائد تأخيرية، إذ إن مناط ما تلتزم به الجهات الإدارية غالباً بعضها، إنما هي الخدمات الفعلية التي تؤديها أيهما للأخرى، وإذا كانت المصروفات الإدارية، أو الفوائد التأخيرية لا تنتظر خدمة حقيقة أدتها إحدى الجهات الإدارية للأخرى، فليس ثمة سبيل للتزام الجهة حارسة الشيء بها.

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢ تسبب القطار رقم (٣٩٩) في إتلاف كابلات الكاميرات بالكامل، وكذلك إتلاف جزء من الأرض، وانهيار السور بالكامل أثناء خروج العربية الأخيرة منه بالمنطقة السادسة بالهيئة العامة لميناء الإسكندرية، وقد حرر عن الواقعة المحضر رقم (١٤١) في تاريخ وقوعها، وحيث إن القطار المتسبب في إحداث تلك التلفيات في حراسة الهيئة العامة لسكك حديد مصر باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليه وقت الحادث، ولم يثبت من الأوراق أن ثمة

مجلس الدولة
سبباً أجنبياً أدى إلى ذلك، وإذا تذكرت المهمة التي يتحققها مجلس الدولة في تحديد مصر عن إقامة الدليل على حلقة ذلك،



ومن ثم تضحي الهيئة مسؤولة عن تعويض الهيئة الطالبة عن الضرر الذي لحق بها، ومن ثم فإنها تلتزم أداء قيمة إصلاح التلفيات، والتي قدرت بمبلغ (٨٠٨٨,٩٨) ثمانية آلاف وثمانية وثمانين جنيهاً وثمانية وتسعين قرشاً مضافاً إليها قيمة الضريبة على المبيعات دون ما زاد على ذلك من مصاريف إدارية، أو مصاريف أخرى تخرج عن التكلفة الفعلية لإصلاح التلفيات التي تسببت في إحداثها القطار التابع لهيئة سكك حديد مصر، نزولاً على ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية السابق بيانه في هذا الشأن.

لذا

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إلزام الهيئة العامة لسكك حديد مصر أداء مبلغ (٨٨٩٧,٨٧) ثمانية آلاف وثمانمائة وسبعة وسبعين جنيهاً وسبعة وثمانين قرشاً إلى الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تحرير في ٢٠١٧/٦/١٦

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

رئيس
المكتب الفني



مستشار

المستشار /

مصطفى حسين السيد أبو حسين مجلس الدولة
نائب رئيس مجلس الدولة لشؤون المعاشرات والمحاسبة بمجلس الدولة
لتحقيق المصالحة والتنمية
معتز /